الإبادة الجماعية الايزيدية: محكمة باريس الجنائية تعترف بالضرر الذي لحق بالناجين وتحكم بالتعويض

عقب إدانة صبري اسيد بارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، أصدرت محكمة باريس الجنائية حكماً مهماً بشأن المطالبات المدنية، اعترفت فيه رسمياً بالضرر الذي لحق بالأطراف المدنية وحكمت لهم بتعويضات. إلا أن هذه التعويضات المالية ستظل، للأسف، رمزية إلى حد كبير.

باريس، 21 سبتمبر/أيلول 2026 .بعد ستة أشهر من الإدانة التاريخية للفرنسي في تنظيم داعش صبري اسيد (المعروف أيضاً باسم أبو دجانة الفرنسي)، أصدرت محكمة باريس الجنائية قرارها بشأن المطالبات المدنية، مؤكدةً قضائياً حجم الضرر المتعدد الأوجه والممتد مدى الحياة الذي لحق بالناجين من الإبادة الجماعية الايزيدية.

في 20 مارس/آذار 2026، حُكم على صبري اسيد غيابياً بالسجن المؤبد بتهم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، التي ارتُكبت بين أغسطس/آب 2014 وطوال عام 2016 بحق نساء وأطفال إيزيديين. وقد شكّل ذلك أول إدانة لمواطن فرنسي بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، كما كانت المرة الأولى التي تنظر فيها محكمة فرنسية في الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش بحق المجتمع الإيزيدي.

وفي قرارها بشأن المطالبات المدنية، اعترفت المحكمة رسمياً بحجم الضرر الذي ألحقه صبري عصيد بثلاث نساء إيزيديات وأطفالهن الثمانية، بما في ذلك الأضرار الناجمة عن الخوف من الموت الوشيك، وفقدان المودة، والضرر المعنوي، ومنحتهم تعويضات مالية.

لكن عملياً، ستظل هذه التعويضات المالية، للأسف، رمزية إلى حد كبير. وبما أن صبري اسيد لم يتم العثور عليه حتى الآن، فإن الضحايا لا يستطيعون المطالبة بالتعويض منه. إضافة إلى ذلك، وبموجب الإطار القانوني الفرنسي الحالي، لا يحق للضحايا الأجانب للجرائم الدولية المرتكبة خارج فرنسا الحصول على تعويض من **لجنة تعويض ضحايا الجرائم.(CIVI)**

وقالت الجمعيات الخمس التي انضمت إلى القضية كأطراف مدنية "***لا يمكن أن تتحقق العدالة بصورة ذات معنى من دون جبر فعّال للضرر. وعلى الرغم من أهمية هذا القرار، فإنه سيظل رمزياً، إذ إن القانون الفرنسي لا يتيح للضحايا الأجانب الوصول على قدم المساواة إلى آليات التعويض والاستفادة بصورة فعّالة من التعويضات التي تحكم بها المحاكم، في الحالات التي لا يكون فيها المتهم حاضراً أو قادراً على دفع التعويضات***"

كما أقرت المحكمة بالضرر المعنوي الذي لحق بالمنظمات التي انضمت إلى الإجراءات كأطراف مدنية، وهي **Kinyat، ومؤسسة الإيزيدية الحرة(FYF) ، ويزدا(Yazda) ،** إضافة إلى **الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (FIDH)** و**الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان(LDH) ،** ومنحت كل منها مبلغاً رمزياً قدره **يورو واحد.**